على الحدوث تقدم كما ذكرها نحو العجبوني ما قمت العجبني القيام الذي قمته
قوله وكي اي الناصبة للمضارع وتقرن بلام التعليل لفظا او تقديرا
وتوصل بالمضارع خاصة قوله ولو توصل بالماضي والمضارع المتصرفين
قال ابن هشام والحفظ وصلها بجملة اسمية قال الدماميني قلت
قد جاء في قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب فلو هذه مصدرية
وقعت بعدها ان وصلتها كما وقع كذلك بعد لو الشرطية وقد ذهب كثير
الى ان ما بعدها رفع بالابتداء والخبر محذوف اي ثابت فتمشي هذا
القول بعينه فيما بعد لو المصدرية كذلك فتكون قد وصلت بالجملة
الاسمية ثم هذا الراي مع ينبغي ان تقييد الاسمية بهذا النوع ولا
تاخذ على الاطلاق فتامله ملخصا والغالب وقوعها بعد مفهم
التمني كود واحب ومن خلاف الغالب
ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق
المعرف باداة التعريف الاخصر والانسب بتراجم بقية المعارف ان
يقول ذو الاداة والتعبير باداة التعريف اولى من التعبير بال
لجريانه على جميع الاقوال وصدقه على ام في لغة حمير قوله كما هو
مذهب الخ اي كالقول الذي هو مذهب والمغايرة بين المشبه والمشبه
به بالاعتبار والنسبة الى المصنف في المشبه والنسبة الى الشيخ في المشبه
به وجعل الكاف بمعنى على اي بناء على الخ يوقع في اشكال اخر وهو
اتحاد المبني والمبني عليه فتامل شيخنا والنص به للعجوري قوله
او اللام او لتنويع الخلاف وتفصله الى قولين لا للتخيير وخبر اللام
محذوف اي حرف تعريف قوله فقط الفاقيل زائدة لتزيين اللفظ
وقط بمعنى حسب وقيل في جواب شرط مقدر وقط بمعنى انته
فيكون اسم فعل او حسبنا اي اذا عرفت ذلك فانته عن طلب

على كح

للاعتبار الخ

غيره

غيره اي فهو حسب اي كافيك قوله فنمط عرفت اي اردت تعريفه واعترض
بانه لا فائدة فيه لان في الوضوح غاية واجيب بانه لما كان الباب معقودا للمعرف
بالاداة فيجب ان يذكر الاداة ولا يسقط على ذكر المعرف بها وبانه قصد الاشارة
الى محل اداة التعريف وانه مخالف لمحل اداة التنكير والنمط يطلق على نوع
من البسط وعلى الجماعة الذين امرهم واحد وعلى الطريقة وعلى غير ذلك
ونمط مبتدا سوغ الابتداء به الوصف بالجملة وقوله قل فيه النمط خبر والنمط مقول
القول وصح نصبه بالقول مع انه مفرد لان المراد لفظه قوله على الاول اي
كونها بجملتها وقوله عند الاول اي الخليل وقوله وعند الثاني اي سيبويه
زائدة اي همزة وصل زائدة معتد بها في الوضع كالف اسم وغيره وابطلوهم
منع الشيخ انها عنده همزة قطع ومعنى الاعتداد بها وضعا انها جزء اداة
التعريف وان كانت زائدة في اداة فهي كهمزة اضرب والاولى الاحتياج لحمل
فاندفع اعتراض اللقاني بان الاعتداد بها وضعا ينافي زيادتها وحاصل
الدفع ان المنافي للاعتداد وضعا الزيادة على الاداة لا فيها افاده سم
قوله وعلى الثاني اي من قول المتن وهو كون الاداة اللام فقط وتظهر
ثمرة الخلاف بين هذا والقولين قبله في نحو كام القوم فعليه لا همزة
هناك اصلا لعدم الاحتياج اليها وعليهما حذفت الهمزة لتحرك
ما قبلها كذا في الهمع قال شارح الجامع وقيل الاداة الهمزة فقط.
وزيدت اللام للفرق بينها وبين الاستفهام فالاقوال اربعة
قولان ثنائيان وقولان احاديان قوله لا مدخل لها في التعريف
بدليل سقوطها في الدرج وقد يقال سقوطها لكثرة الاستعمال
قوله فيما الا اهليه فيه للزيادة اي الزائد فيه لان الزيادة نوع
من التعريف والحرف لا يقبله كما ياتي في قوله حرف وشبهه من
الصرف بري ولا يرد ايل فانها حرف والهمزة الاولى زائدة لانها

سم واللام الخ

كح

Copyright King Saud University